

2006-09-02

المصحّاف

في ساعة حديث مع النفس بعد قراءة بعض الصحف والخطابات الانتخابية راودني شعور في بعض الأشياء والمسلمات التي نرتضيها لحياتنا ومنها الاستغفال لنا كشعب حينما ذرى المعارضة تدعي أنها ستحارب الفساد والمفقر وستجعل اليمن في جنّة النعيم والخير الموفير إذا كان الفوز لها بكرسي الرئاسة وهذا اعترافاً صريحاً بأن اليمن في حالة فساد ..

رغم أن المعارضة هي جزء من النظام لاشك في هذا طالما أنهم في خدمة الوطن عقوداً وإذا نظرنا إلى تاريخ معارضة النظام في اليمن نجدهم من نفس الحضييرة استناداً إلى سيرتهم الذاتية وما علينا إلا أن نقراء سيرتهم الذاتية لنعرف أننا في حالة استغفال مزاجية أو أنها حالة هستيريا يعيشها الجميع ، ومما لاشك فيه أن اليمن أرض بلاد دولة قانون

وما أن تنتهي المعارضة من خطاباتها وتصريحاتها الثورية فيما يخص الفساد والمفقر انطلاقاً من حملتها الانتخابية يأتي الرئيس معترفاً أن هناك فساد وملفات فساد حبيسة الأدراج وعلى المعارضة أن تدرك هذا فإذا تمادت فيما تدعي فما عليه إلا أن يخرج تلك الملفات و معترفاً بأن اليمن في حالة فساد إداري وأخلاقي ومن حيث المبدأ يجب التعامل بها على أنها أوراق ضغط ضد المعارضة والتعامل مع هذه الملفات حسب المزاج وليس للقانون أو المسؤولية قراراً في محاسبة أولئك الفاسدون وبهذا نخرج بنتيجة بأن الرئيس يعلم مكن الفساد ... إذاً من يحاسب من طالما أن الفساد هو سياسة التعامل وأدوات الضغط على الآخر وبرنامجاً انتخابياً ...

إذاً كان الجميع فاسدون فمن نحاسب إذا كان المسئول عن تنفيذ القانون يتجاوز تلك القضايا ويجعلها حبيسة الأدراج لتكون ورقة ضغط في المستقبل فهذا يكشف لنا عدم نزاهته وجدديته في محاربة الفساد وأهله وضعف في الإدارة وتساهل في تنفيذ القانون على المتهم الذي يخل بالأمانة والمهام الموكلة إليه وأن التسامح في انتهاك المال العام والمهام الموكلة إلى الموظف العام أو الخاص في أي قضية تخص الإخلال بأمن الوطن وموارده الطبيعية وبيت المال جريمة يحاسب عليها القانون فإذا أصبح التسامح أمراً اعتيادياً ويتبجح به أمام الملاء فأين يكمن الخلل في تطبيق القانون ومن يوقف عائناً أمامه ومن الذي من الواجب أن يلاحق الفساد وأهله ؟

إذاً تهاودنا في تطبيق القانون أو داهنا به أو جعلناه أوراق ضغط وضعف أصبحت البلاد

في فوضىّة عارمة وهذا ما نراه في اليمن ،

وبهذا يكون اليمن في حالة انفلات أمني وإداري وإخلال بالمهام الموكلة لموظف القطاع العام وتقاعس في خدمة الوطن والمواطن وليس هناك مسؤولية تحتم عليهم إحالة المذنب إلى القضاء ويظل الوضع للمقايضة وتبادل المصالح والخبرات في كيفية إيجاد نقاط الضعف على الآخر والسير على نهج الفساد طواعيةً أو جبراً طالما أنه يوجد تسامح وليس هناك عقاب على المذنب ،

وهكذا نضل في معمرة الخطاب ونخر العقول ونحن نصفق لهما حينما نرى كلاً يتهم الآخر ونقول متبجحون هؤلاء كشفوا الفساد ويأتي المؤيدون لطرف الآخر ويقولون هؤلاء كشفوا مكنن الفساد إذا من يحاسب من إذا كان اللعب على المكشوف وليس للقانون عيوناً أو عملاً محاسبياً يدان به المتهم إذا كان هناك إدانة لهم بالتهمة الموجهة إليه عبر قرائن ودلائل يعرفها القانون من خلال المتابعة ليكون القانون فوق الجميع ؟

و بينما ننظر للرئيس في الحملة الانتخابية على أن أسلوبه في كشف ملفات الآخر براعة في الخطاب وتصيد الآخر وحنكة منه حيث أنه أظهر لنا بملفات الفساد ويعرف أين يكمن ذلك الفساد ، ونحن نصفق له بعد أن نسمع براعة الخطاب بالاعتراف الدامغ بالتقصير بمسؤولياته تجاه الوطن وقضاياها وهذا هو الاستغفال الحقيقي والرضا به أمراً طبيعياً ؟ ،

ووكأنه يقول على المعارضة أن تهين نفسك لكشف الملفات إذا لم تسمع لنا وتمشي في ركب الفساد وتجاوز القانون والفوضىّة العارمة التي تعيشها البلاد وأصبح في نظر الرئيس في كشف الملفات التي هي حبيسة الأدراج أمراً مزاجياً وتجاوزاً على القانون وهذا هو الفساد بذاته ،

وتهديد المعارضة بإخراج ملفات الفساد سخرية ومهزلة في عقولنا كشعب و كأنه يقول الرئيس للمعارضة :

على المعارضة أن تدرك خطورة هذه الملفات خاصة أنها تتعلق بالشركات التي يملكها المعارضون أو غيرهم من الشركاء ومن خلالها ينهبون المال العام ويخلون بالمهام الموكلة إليهم ويخونون الأمانة ويخطئون بحق الوطن و هكذا صور لنا رئيس اليمن

المعارضة إذا تبادلت في انتقادنا سنكشف كل الأوراق والمباني أظلم وهذه الطريقة التي تعامل بها الرئيس اليمني تدل على همجية الحكم وتطبيق القانون وسخرية بالعقول ومهزلة ...

وهذا اعترافاً صريحاً على أن هنالك فساداً ولكن الرئيس يغض الطرف عنه ونحن حينما نسمع حملتهم الانتخابية نصفق لهما ونهتف الشعارات وفي حقيقة الأمر هو الاستغلال بعينه سواءً رضينا أم أبينا طالما أننا لانباطل بالحقوق المشروعة لحماية الوطن والإنسان ونرسم رؤى المستقبل على أرض صلبة بالقانون والمؤسسات وتفعيل المحاسبة والمراقبة ...

عجباً لأمر هذا الشعب بعد كل هذا الاعترافات على أن اليمن في حالة فساد جعل اليمن رهن المفسدون فما بالناس يقوم يسمع مثل هذه الاعترافات والمخطابات و يصفقون فماذا نظن فيهم كشعب حينما يسمعون أعضاء تتكشف لهم وهي السبب الرئيس في تعاستهم ؟

إنها التبعية العمياء والسخرية بعقولنا وتجهيلنا جهلاً مزاجياً وفظرياً

وعند الإنسان السوي يفهم أن الجميع فاسداً ومن المفروض أن تحال ملفات الفساد على الأجهزة الأمنية وإن تلاحق أولئك المفسدون عبر القانون والدليل المرفق والذي ينص على التهمة ... فكيف سيحاسب طالما أن المسئول الأول يعرف هذا ولكن يغض الطرف عنه ليتماذى في إفساد البلاد ويعوث في الأرض فساداً ؟

طبعاً هذا من منطلق المفهم السوي لما يقال عبر الاعترافات وعلى القانون أن يحاسب المذنبون وعلى الرئيس أن يحيل المفسدين إلى القضاء وأن لايتستر عليهم طالما أنه الرجل الأول في المسئولية فالواجب يحتم عليه أن يحاسب المذنبون فلماذا يتستر عليهم وإلا سيطاله القانون ؟

طبعاً هذا رأياً فرضياً حيث أن اليمن بعيد عن القانون الفرنسي أو الأوروبي باللفظ العام طبعاً ،

الإخوة الكرام هل فكر أحداً منا في هذه السخرية بعقولنا ونحن نصفق لهما ونؤيد بين هذا وذاك وكلما يصر على موقفه وحقه بتأييد الآخر أين عقولنا لماذا نرضى بالسخرية والاستغفال لعقولنا وأين يكمن الخلل فينا كشعب أو في المعارضة أو في الرئيس أو في القانون والأجهزة الأمنية والتنفيذية أو في مجلس النواب ؟

الإخوة الكرام فكروا ملياً حتى نخرج بحلٍ من هذه المشكلة العويصة والاستغفال !!

تحياتي لكم

المصح أف

9/2006/1م